



## لأنني أحب الحقيقة وأحبكم أقول



د.طلال أبو غزالة

abughazaleh@tag.global

## الشعبوية: هل تلتهم الديمقراطية؟

هناك موجة شعبية معاصرة تغزو الآن البلدان الغربية وتلقى بظلالها على بقية العالم. هذه الشعبية لا يمكن ربطها بناخبين معينين، أو بملاحم اجتماعية - نفسية محددة، أو ببعض «الأنماط السياسية». كما لا يمكننا أن نعزوها لإيديولوجية محددة بوضوح مثل الاشتراكية، الليبرالية أو الليبرالية الجديدة. لكن الشعبية تتلمظ من منطلق داخلي معروف وقابل للتحديد: فالشعبيون ليسوا بالضرورة معادين فقط لـ «الخب» - أي الخبير والشخصيات العامة الذين يساعدون من حولهم على التوغل في المسؤوليات الثقيلة التي توكلت الحكومات، مع أنهم أساساً مناهضون للتعددية، لأن ادعاءهم الثابت أنهم فقط من يمثلون الشعب الحقيقي.

خلال مؤتمر في لشبونة مؤخراً، أثار شون روزنبرغ، الأستاذ في جامعة يو سي ايرفين الأميركية، جمهوره بتحد لافتراض أساسي حول أميركا والغرب، وكانت نظريته ان الديمقراطية اليوم تلتهم نفسها، ولن تدوم طويلاً.

وبقدر ما قد يرغب منتقدو الرئيس ترامب الليبراليون في وضع علل أميركا أمام بابه، يقول روزنبرغ أن الرئيس ليس سبب سقوط الديمقراطية حتى لو كانت حملته الشعبية الناجحة المناهضة للمهاجرين أحد أعراض تراجع الديمقراطية. «فمن يلام هم نحن؟» على حد قوله، «لأننا الشعب».

ولا ريب في أن الديمقراطية عمل مستمر وشاق، وبقدر ما يتم تهميش «الخب» المجتمعية بشكل متزايد، كذلك أثبتت فئات الشعب أنها غير مجهزة معرفياً وعاطفياً لإجتراح ديموقراطية حسنة الأداء. ونتيجة لذلك، انهارت المركزية وتحول الملايين من الناخبين المحبطين والحائزين بسبب يأسهم، إلى قوائم الشعبويين اليمينيين.

في الديمقراطيات الراسخة مثل الولايات المتحدة، ستستمر الحكومة الديمقراطية في التعديلات التي تراعى الفاضح، حيث تقفل في نهاية المطاف على يد الشعبويين الذين يدعون أنهم يتميزون بمركز وسطي بين اليسار واليمين ويعتبرونه الفيصل بين الخطأ والصواب.

الخصف الأخير من القرن العشرين كان العصر الذهبي للديمقراطية. ففي سنة 1945، ووفقاً لإحدى الدراسات الاستقصائية، لم تكن هناك سوى 12 ديموقراطية في العالم بأسره، لكنه بحلول نهاية القرن كان هناك 87، وبعد ذلك حدث الانقلاب الكبير، ففي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، توقف التحول إلى الديمقراطية بصورة مفاجئة ومشؤومة، وانعكس اتجاهه بشكل تدريجي.

لقد استولى السياسيون اليمينيون الشعبويون على السلطة، وأبو هدوا بالاستيلاء عليها، في بولندا والمجر وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والبرازيل والولايات المتحدة. وكما لاحظ روزنبرغ، «إذا اعتمدنا بعض المقاييس، فإن الحصة الشعبية اليمينية من التصويت الشعبي في أوروبا عموماً قد تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف من 14 في 1998 إلى حوالي 43 في 2018». وفي ألمانيا، ازداد التصويت الشعبي اليميني حتى بعد نهاية الكساد الكبير، وبعد ان تراجع تدفق المهاجرين الذين دخلوا البلاد.

ما سبب هذا التحول هو ان الديمقراطية والتشكيل هما في الواقع شيئا مختلفان. فالتمثيل ليس في حد ذاته ممارسة ديموقراطية، ولا تشكل تحركات الشعبويين بأي حال من الأحوال بوادر معادية لمبدأ التمثيل. وطالما هم في المعارضة، فإنهم يكررون الشيء القديم إلى تمارسه الخب الشريرة، بل قل الخب الفاسدة. يسد على ذلك أي نقد لتصرفات الساسة السيئين يتحول تلقائياً إلى نقد مباشر للمؤسسات الديمقراطية نفسها.

وعلى فالديمقراطية، كما قلنا، عمل شاق يستدعي الكثير من أولئك الذين ينتخون فيه، فهو يتطلب أن يحترم الناس نوي الآراء المختلفة عن آرائهم، بل أولئك الذين لا يبدون مثلهم. وهي تستلزم أن ينقي المواطنون مقادير كبيرة من المعلومات لفرز جيدها من السببي، والصحيح من الزائف، مع الوافر من التفكير والانضباط والنطق.

اليوم، وبفضل وسائل الإعلام الاجتماعية والتكنولوجيات الجديدة، يمكن لأي شخص لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت نشر مدونه الخاص وحشد الاهتمام لقضيته حتى لو كانت متجددة في مؤامرة أو مستندة إلى ادعاء كاذب. فالناس يستقون الآن أخبارهم من وسائل الإعلام الاجتماعية بدلاً من الصحف المتداولة أو شبكات الأخبار التلفزيونية الثلاث القديمة: (ABC، CBS، NBC) حيث تزدهر الأخبار المصطنعة، وهو المكان الذي يستمتع فيه الرئيس ترامب تكررًا. وفي حين أن الديمقراطية تستلزم العديد من المتطلبات، تكفي الشعبية بمطلب واحد فقط: الولاء، الذي يستدعي الاستسلام للرؤية القومية الجماهيرية. ولن تكون هذه حتى الآن، أو في المستقبل المنظور، لحظة مناسبة للتنازل. فما يحدث في جميع أنحاء العالم يشير إلى أن اليمين المتطرف مستمر في المسيرة، وعندما يتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، قد تكون المشكلة أكبر من الرجل الجلي المقيم في البيت الأبيض، وستظل الديمقراطية تحت التهديد بغض النظر عن مدى بعث عنان السلطة.

## الحكمة سراج العطاء



الشيخ أحمد حسين محمد

## الصدوق الأسود وحملي الديار

لابد أن نؤكد أولاً على أن التوثيق التاريخي لا يكون عبر سرد احادي لشاهد تاريخية معينة من الحياة اليومية ومواقف الأفراد لكنه تحليل للأحداث وما يصاحبها من أحداث ومواقف لأفراد وجماعات أو مجموعات أو مؤسسات (دول وغيرها) وهذا التحليل لا يمكن أن يكون محايداً بنسبة كبيرة، بل إن الانحياز قد يكون سمة بارزة وعلامة فارقة في الكثير منه.

من خلال متابعتي للصدوق الأسود الذي افتحه بين الحين والآخر الإعلامي المبدع عمار تقي لاحظت مدى الجهد الذي يبذله هذا الفتى وبإخلاص شديد لعمله مبتغياً من ذلك تسليط ضوء التدقيق والتوثيق لأحداث مهمة من خلال معاورة من صنع هذه الأحداث أو مشاركتها فيها مهما كانت نسبة المشاركة في هذه الأحداث، وكيفما كان نوع المشاركة وهذا الجهد مهم للغاية، لاسيما في زمن قل فيه الاهتمام بالبحث التاريخي الجاد عن أحداث صنعت ما نحن عليه في مجتمعاتنا وكانت السبب في خلق أنماط من السلوكيات والاهتمامات والشخصيات، وهذه الأنماط قد تكون سلبية وقد تكون إيجابية، إلا أننا ننطق جميعاً على أنها تحتاج إلى بحث وتأمل كثير لمعرفة ما نحن عليه اليوم من أوضاع سيئة في مجالات شتى تحتاج إلى إصلاحات والصدوق الأسود نافذة تاريخية وأهميتها تأتي من أنها تساهم لنا بأن نعبر بحرية عن آرائنا وتمهد الطريق أمامنا إلى تقييم الموقف وتقييم السلوك لخلق حالة مستقبلية أكثر رشداً وأعظم نضجا.

إن الصدوق الأسود للإنسان هو ذلك الأرشيف الذي يفتح لكل إنسان آفاقاً نحو محاسبة النفس والتفكير العميق فيما عمله في ماضيه وحاضره ولذلك فإنه ممارسة أخلاقية نحو بناء الروح وتقييم الذات وخلق إنسان جديد فكرياً وروحياً لينطلق نحو المستقبل الذي يجب أن نساهم جميعاً في بنائه وتشهيدده.

من المحطات التي تكلم حولها ضيف الصدوق الأسود الأخير د.عبدالله النفيسي ما نذكره عن حال الناس عندما في زمن مضى من أن كل واحد منهم يدعي انه حامى الديار سعياً نحو إقصاء من يختلف معه، وأقول: ليس هذا هو حالنا إلى اليوم؟

لقد استفدت من حوار عمار مع النفيسي، لكنني أحن عندما أرى فينا من ينشد الحرية لنفسه ويمارس الطغيان والإقصاء على غيره، وكأنه حام جديد للديار من أهل الديار أنفسهم، بل الداء العصال الذي لا علاج له، إنها الهرطقة النفعية التي تسقط الروح الإنسانية إلى أسفل سافلين، فالخذر الحذر.

واضح جدا أن الحكومة تعمل سياسياً لوحدها في معزل عن أي تحالفات نيابية، وخروج دغدير أسيري أحد نتائج هذا العزف السياسي المنفرد للحكومة، طبعاً في ظل تكتل نيابي غير معلن ضد الحكومة.

الاستجواب الأول كما هو واضح كانت نتيجته خروج الوزير، أما الاستجواب الثاني فلن يكون هناك أمر آمن للخروج، والمتوقع أن الاستجواب الثاني ستكون كلفة مواجهته إما استقالة الحكومة كلها (إجراء تدوير محدود) أو رفع كتاب عدم تعاون، واعتقد أن الحكومة إذا ما استمرت على ذات النهج وذات التعاطي غير المنهج وغير الدقيق مع الاستجابات فستكون النهاية الحتمية والمنطقية هي رحيل أحد المجلسين إما الحكومة بالاستقالة أو المجلس بالحل، فالحكومة وكما

عندما تسلم د.سعود الحربي حقيقتي وزارة التربية ووزارة التعليم العالي توسم الجميع فيه كل الخير، خاصة أنه ابن الميدان التربوي وتدرج في الوظائف الإدارية وكافة، وأعطى صورة مشرقة أثناء لقائه واجتماعه بالإعلاميين والحريرين التربويين في الصحافة المحلية، وقد أشار لبعض التعلات والطموحات التربوية والتي يأمل كل تربوي أن تتحقق ولكنها تحتاج إلى قرارات تتخذ وقوانين تسن من قبل الجهات الرقابية ومنها وجود وثيقة ثابتة للسياسات التعليمية لا ترتبط بتغيير الوزراء، وهذا الأمر يعتبر أساسياً في عملية التخطيط لسلك وزارة وكل قطاع، حيث إن من أهم أسباب التأخر في تطوير العمل هو أن كل وزير يبدأ من الصفر وحسب أهوائه ولا يبدأ من حيث انتهى الآخرون، كما أنه أشار إلى ضرورة عودة مجلس الوكلاء وذلك لأهميته بمناقشة كل القضايا التربوية.

ولكن يبدو أن وزير التربية د.سعود الحربي أراد أن يضع له بصمة سريعة في العمل ويحدث بعض الإثارة في أروقة الوزارة والميدان التربوي فقام بإجراء حركة التدوير التي شملت كل الوظائف الإشرافية القيادية في المناطق التعليمية، وقد غاب عن ذهن الوزير النتائج المترتبة سلباً على هذه الخطوة غير المدروسة والمتسرة جداً! قد يرى د.سعود الحربي وغيره أن التدوير قرار إصلاحي لتطوير العمل، وتبقى

## الحرف 29

## العزف المنفرد.. والخروج الآمن



ذهار الرشيدى

waha2waha2waha@hotmail.com

هو واضح لا تستطيع تحمل كلفة استجواب آخر. والاستجواب القادم أياً كان هدفه وأياً كان مقدمه فسيكون الباب لتعديل هذا الوضع غير المنسجم بين المجلس والحكومة، والذي يبدو أنه سيستمر خاصة في ظل وجود تكتل نيابي «غير معلن» كما نذكرت، ورفض الوقوف مع الحكومة أو



سهايم حمد السعيد

## وقفه

## الوزير.. والتدوير

مجرد وجهة نظر لا بد لنا من احترامها، لأن التدوير قد يفيد البعض ولكن في الوقت نفسه يضر البعض الآخر لذا لا بد من اختيار الوقت المناسب للتدوير! كما أن التدوير إذا كان للإصلاح فالأجدى بنا أن نمتلك جرة القرار ونحاسب المخطئ الذي لا يعمل ولا نتمتع التغيير على من عمل والتزم بعمله! ولكن يبدو أن قرار التدوير الشامل هو لرفع الإحراج عن الوزير!

أما ما حدث فلا يمكن وصفه إلا بالتخبث والعشوائية والانفراد في اتخاذ القرار! والأجد من الوزير أن يجتمع مع الوكلاء المساعدين للقطاعات المختصة ويناقش مقترح التدوير قبل التنفيذ! ولننظر إلى كم النتائج السلبية المترتبة على مثل هذا القرار في هذا الوقت بالذات وهو منتصف العام الدراسي:

● قرار يعتبر بعيداً جداً عن التخطيط وهو بمنزلة القرار الناسف لجميع الخطط الاستراتيجية والتشغيلية التي وضعها المسؤولون الذين تم

التكتل «غير المعلن» الذي كان السبب الرئيسي لخروج الوزيرين الشيخ سلمان الحمود والشيخ محمد عبدالله، والآن يعمل بشكل منسق فيما يبدو ضد حكومة صباح الخالد دون أن يعلن ذلك صراحة. ومع الاستجواب القادم سيخذ «التحالف» أو «التكتل» النيابي غير المعلن ذات الموقف من أي وزير سيتم استجوابه لاحقاً، ما يعني استحالة أن تسيّر الحكومة إذا ما واجهت استجواباً آخر لأنه سيعني سقوط وزير جديد.

الاستجواب هو حق دستوري لأي نائب، ولكن التعاطي معه سياسياً وطريقة طرحه والتعامل معه هو المهم.

المفارقة أن المجلس السيودي إلى سقوط أي وزير يتم استجوابه ليس مجلساً «معارضاً» بل يمتلك نفساً «معتزلاً» فقط، وهناك فرق.

الكثير من حقوق أصحاب القضايا خاصة إذا كان أحد أطرافها ممن طالبه التدوير! ● التدوير غير مدروس وسيخلق العديد من المشاكل التي بدورها ستؤثر على جو العمل والإنتاجية، والدليل على ذلك أنه تم تدوير البعض لمنطقة تعليمية واحدة، علماً أن بينهما العديد من الخلافات والقضايا؛ وسيكون الجو غير صحي للعمل!

● تغيير كل القيادات الإشرافية في المنطقة التعليمية بصورة جذرية، لكل مدارسها لجميع المراحل التعليمية، سيؤدي العبء على المسؤولين الجدد ويكلف الإدارات وبعد أن نادى الوزير بضرورة التعامل مع المسئول الجديد!

● وبدلاً من استكمال الخطط الموضوعية سيتم العمل والتغيير طبقاً لما يطلب المسئول الجديد! باختصار يا وزير التربية وزير التعليم العالي، لقد أخفقت في أول قرار اتخذته ولم توفق فيه، وكان الأجدر بك أن تلتفت لقضايا

تربوية أخرى بحاجة لقرارات سريعة ومن المؤكد أنك على علم بها لأنك ابن وزارة التربية، نرجو منك التريث في القرارات والنظر للأمر من جميع الجوانب لتتصع لكم الرؤية الصحيحة.. فليس كل «نفضة» ناجحة فهناك نفضة تتطير فيها ذرات الغبار ولكنها تعود وتتغلغل بصورة أعمق.. وما خاب من استشار، فالشورى أمر ضروري لحل الكثير من القضايا وتطوير العمل.. وفقكم الله وأعانكم على المسؤولية الجديدة.

## م. 36



عبدالله بن عبد الحميد الصالح

a.alsalleh@yahoo.com

## ضحايا مكاسب النواب

هذه السنة الأخيرة، وستعقبها انتخابات مجلس الأمة الجديد المقبل بإذن الله تعالى، ولذلك يسارع بعض النواب إلى تلميع أنفسهم أمام ناخبهم ولو كلف ذلك من وحدة البلاد الشيء الغالي.

عندما تقلد بعض الوزراء السابقين والحاليين مناصبهم، انتشرت لهم فيديوهات وتغريدات شخصية قديمة فيها ما يعيب مواقف الدولة، وبآراء حادة، ومع ذلك ما ينسب هؤلاء الأعضاء ومن ساندتهم وأيدهم بنتت شفة وتقبلوهم كما هم! ما يثير كرامن الدواعف من وراء اقتراح بطرح النقطة انتقائياً بالوزيرة المستقلة د.غدير أسيري!

لسنا ممن يتفق مع كثير من أفكارها ومواقفها، ولكن آلية التعامل معها يعد استخفافاً بالثوابت الدستورية، واعتبارات النسيج الوطني، بل إن هذا التصرف منهم أرسى سابقين من الممكن تكرارهما مستقبلاً:

1- تعدد مزيداً من تقليص حرية الرأي السياسي، فبعد فتح سجون الرأي داخلياً، وتشردهم خارج البلاد، الآن يتم التهديد بتجريد الشباب الوطني المخلص الذي لهم آراؤهم السياسية المخالفة من أي أعضاء قيادية مستقبلاً.

2- تدخل أعضاء مجلس الأمة في اختيارات رئيس مجلس الوزراء وفرض مشاوراتهم لخصان رضاهم عن سيرة المرشحين للمناصب القيادية، وهي غالباً خاضعة لاعتبارات انتخابية محضة للأسف، رغم أننا نعيش مناسبة رفع العلم الوطني على أعالي البيوت والمؤسسات، وقد ازدادت بالألوان المضيئة، ورغم كل هذه القصائد والكلم الهائل من الأغاني الوطنية، مازالت قرون الطائفة تنطق كل مرسوم فيه خير لوحدة النسيج الوطني كلساواة في مشروع العفو عن المساجين السياسيين، وإنشاء جمعية خيرية للفقة الآخر، حتى هاج عليه الذباب الطائفي بتعمد مبتذل!

## المجهز



المصاحمي بدر محمد العوش

Baderal3loosh36@gmail.com

## الأثار المترتبة على حكم محكمة التمييز

ثار التساؤل حول النتائج التي ترتبت على حكم محكمة التمييز الخاص ببطلان تعيين الخبراء المعينين من عام 2014 حتى عام 2017 والتي شملت 560 خبيراً، وهذه الآثار تتجلى في عدة محاور:

ما مصير حقوق هؤلاء الخبراء؟ وما مصير الأحكام التي بنيت أحكامها على نتيجة أعمال هؤلاء الخبراء؟

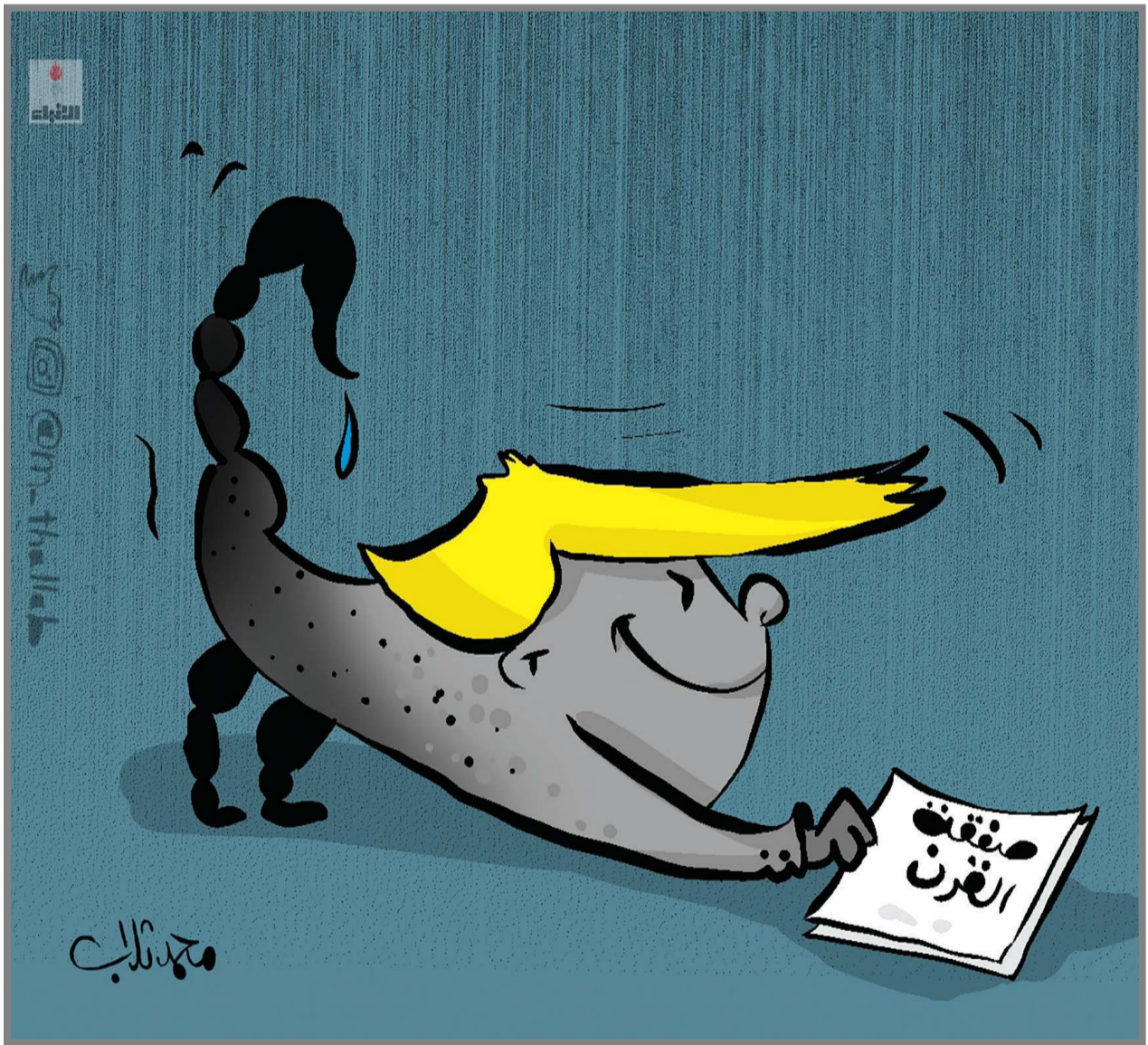
وما مصير الخصوم في الأحكام الصادرة بناء على تقارير من الخبراء المعينين؟

وبالإطلاع على هذا الحكم التاريخي غير المسبوق الذي سيربك الحياة القضائية فلا بد من تدخل تشريعي لحل هذا الأمر، وذلك لاستقرار المراكز القانونية.

فهذا الحكم التاريخي جعل قرار تعيين هؤلاء الخبراء في حكم الانعدام. وحيث أن القرار المنعدم إذا لم يتم سحبه خلال مدته يتحصن هذا القرار ويتخذ مركزاً قانونياً للصادر في شأنه فيكون من حق الخبير الذي صدر في حقه هذا البطلان تعويض مادي وأدبي تجاه الدولة.

وأما عن الاحكام التي صدرت بناء على تقارير هؤلاء الخبراء وجعلته جزءاً منها فقعتبر أحكاماً باطلة يجب أن تصدى محكمة التمييز بحق هذا الاحكام وإعادة صدور أحكام فيها لعلاج هذا الخلل وتصحيح ما شاب هذه الاحكام من بطلان والتي صدرت من أشخاص اتسمت قراراتهم بالمعدومة، وتساق مع ذلك، فمن حق المتقاضين اللجوء إلى جميع المحاكم التي صدرت هذه الاحكام بالاتمسات لإعادة النظر في هذه الدعوى لوجود بطلان في هذه الاحكام بناء على تقارير خيرة باطلة، ما يربك العملية القضائية وعدم استقرار المراكز القانونية لدى المتقاضين.

فلا بد من تدخل محكمة التمييز لوضع حل قانوني لهذا الحكم التاريخي الذي يصحح ما شاب هذه القرارات الخاصة بتعيينهم والتصدي لجميع الاحكام التي بنيت على التقارير الصادرة من هؤلاء الخبراء المعينين، وذلك لاستقرار الحياة القضائية طبقاً لقاعدة ما «بني على باطل فهو باطل». يجب علينا أن نخسّن الاختيار في الانتخابات البرلمانية لتخرج رجلاً قادرين على قيادة كويت الغد.



## الموقف السياسي

## صفقة القرن بين القبول والرفض



عبدالمحسن الحسيني

ونحن هنا لسنا بصدد نقد المواقف الفلسطينية العربية لكن نريد أن نتساءل ماذا قدم العرب والفلسطينيون عندما اعترضوا ورفضوا كل المحاولات.. المفروض أن يقدم الفلسطينيون بدائل وأن يشاركوا في مفاوضات السلام وهناك محاولات أخرى ومنها محاولة الرئيس السادات الذي دعى الفلسطينيين للمشاركة في مفاوضات السلام عقب حرب أكتوبر وكل هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب الرفض الفلسطيني والعربي.

دون أن يتقدموا خطوة نحو إيجاد حل مقبول للنزاع.. وكما نرى، الفلسطينيون حتى يومنا هذا مختلفون فهناك دولة في رام الله ودولة في غزة.

ولا شك أن هذا الخلاف أيضاً لم يمكن الفلسطينيين من الدخول في مفاوضات لإنجاز السلام الذي تتطلع إليه كل دول المنطقة، المطلوب الآن ضرورة التخلي عن المظاهرات والتصريحات الزناتة والمبادرة لقبول مفاوضات ترعاهما الدول الكبرى وهيئة الأمم المتحدة، لا أن نستمر في الأسلوب القديم الذي لم يتحقق من خلاله أي شيء، لا بد أن يتغير أسلوب العمل الفلسطيني، وعدم التخلف عن ركب العالم لإنجاز السلام العادل في المنطقة، والأفضل أن نأخذ ثم نتفاوض لتحقيق المزيد من المطالب الفلسطينية.

آية كريمة: (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى) والله الموفق.